العدد (1444) السنة السادسة -السبت (28) شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مؤتمر بدائل التنمية في العراق في ظل انخفاض عائدات النفط

رئيس الوزراء : نظريتنا الاقتصادية ينبغي ألا تخلي الدولة من مسؤولياتها بالكامل

وزير التخطيط: الضرائب في العراق تجبى من الفقير وينجو منها الغني

بغداد / محمد شريف أبو ميسم

على مدار يومي الأربعاء والخميس الماضيين شهد فندق المنصور ميليا مؤتمر (بدائل التنمية في العراق في ظل انخفاض عائدات النفط) الذي أقامته وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بحضور حشد كبير من صناع القرار السياسي والاقتصادي والخبراء الاقتصاديين يتقدمهم رئيس الوزراء نوري المالكي الذي أشار في كلمة له قائلا : ان نظيرتنا الاقتصادية ينبغي ألاّ تخلي الدولة من مسؤولياتها بالكامل في نفس الوقت الذي لايمكن للدولة أن تنهض دون أن يكون القطاع الخاص الى جانبها .. وأضاف : ان لم تكن البيئة الاقتصادية متكاملة لايمكن للاقتصاد أن ينهض ، اذ اننا بحاجة الى بيئة سليمة نفرغ فيها من معالجة آثار الارهاب الى جانب ضرورة التسريع في اعداد الأرضية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات.. وأضاف المالكي : نحن ضد مبدأ الايراد الواحد ولابد أن نتجه الى زيادة عائداتنا النفطية لاحياء القطاعات الأخرى وادامة العملية الانتاجية .. وقال وزير التخطيط والتعاون الانمائي (علي بابان): نحن ازاء تهديد جدي في جهود التنمية والبناء في البلاد في حالة استمرار أسعار النفط بالانخفاض ، اذ لم يعد هنالك مناصا من وضع استراتيجية للتنمية على أساس أن أسعار النفط ستستمر بهذا الانخفاض الى وقت طويل ولايمكن أن نجعل مصير أجيال العراقيين مرتهنا بساعة واحدة .. وأضاف بابان: ان القطاعات الاقتصادية شهدت اهمالا وتراجعا خلال السنوات الماضية جراء الاعتماد على سياسة الايراد الواحد ، واننا لا نهون من صعوبة مهمتنا في هذا الجانب اذ ان استمرار الاهمال سيجعل الاصلاح أكثر كلفة.. وأشار بابان الى أربعة تحديات تواجه الاقتصاد العراقي مطالبا التصدي لها بجدية وحزم تم أحصى هذه التحديات قائلاً : أولا : تحرير الاقتصاد العراقي من التبعية الكاملة لايرادات النفط وتفعيل القطاعات لتعظيم الانتاج المحلي وزيادة دخل المواطن .. ثانيا : اعادة التوازن لموازنة الدولة لصالح البرنامج الاستثماري على حساب النفقات التشغيلية .. ثالثا : النهوض بالقطاع الخاص العراقي وتخلي الدولة عن المزيد من الأنشطة لصالحه.. رابعا : جلب الاستثمار الخارجي بما في ذلك جلب للتقانة المتطورة والادارة الحديثة .. وأكد بابان على موضوع الاستثمار فقال: ان ستراتيجيتنا أن نحول المجتمع العراقي الى مجتمع منتج وسبيلنا الى ذلك هو الاستثمار (حكوميا كان أم قطاعاً خاصاً) ولا نريد للمواطن العراقي أن يكون متلقيا للمنح والصدقات ونعتقد ان اتساع عملية الخصخصة هو العلاج للفساد الاداري والمالي .. وقال رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب (حيدر العبادي) في كلمته : ربما يكون انخفاض أسعار النفط ضارا وجالبا للكوارث ولكن ربما يكون نافعا للبحث عن البدائل ، اذ كيف يمكن للبلد أن يفتش عن بدائل أخرى ؟ فيجب الاستفادة الصحيحة من الأموال لتحفيز الاقتصاد وأحد أهم وسائل التحفيز هو تحسين الكلف بعد أن تسببت ساعات العمل القليلة جراء الوضع الأمني السيئ في السنوات والأشهر الماضية في رفع كلف الانتاج وكان من أسباب التضخم .. وأضاف العبادي قائلا : لم يكن هنالك دعم للصناعات بسبب الخوف من تهريب المشتقات النفطية وضعف السلطة المركزية ، والآن يجب أن نبحث عن الاسناد لتتمكن الصناعات أن تنهض ، وتحسين الانتاج متعلق أيضا بتطوير القدرات البشرية ولفت العبادي الى ضرورة السيطرة على دوائر الكمارك، لأن الزيادة في نسب الكمارك يذهب الى الجيوب (على حد قوله) وأضاف : اننا نطمح أن نزيد القروض الميسرة للمشاريع المتوسطة .. وفي الجلسة الأولى من وقائع المؤتمر تقدم ثلاثة من الباحثين بأوراق عمل كانت على التوالي .. ورقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء تقدم بها الدكتور جعفر العلاق وحملت عنوان (الموازنة العامة في العراق – التحديات والحلول) جاء في بعض منها : ان الموازنة العامة للدولة عليها مهام استثنائية خاصة مع عملية التحول الاقتصادي .. فهي اضافة الى اضطلاعها بمهامها التقليدية فانها ملزمة بتوفير المناخ الاستثماري وتطوير البنى التحتية التي تحتاج الى تخصيصات كبيرة وقد أجمل الباحث التحديات المالية لعام ٢٠٠٩ بالآتي : عدم كفاية الايرادات النفطية على تغطية نفقات الموازنة – ارتفاع الكلف التشغيلية منها ٣٤٪ لتغطية الرواتب ورواتب المتقاعدين مع فائض وترهل كبير في هيكلية الدولة (حيث بلغت تخصيصات الدولة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ بلغت ٩٤,٩ مليار دولار) – عدم توفر مرونة كبيرة في ضغط النفقات التشغيلية – عدم توفر الموارد اللازمة للنفقات الاستثمارية خاصة بحلول عام ٢٠١٠ – الاستمرار بدعم الشركات العامة وتقديم الخدمات المجانية والاعانات الاجتماعية لتقليل الفقر – تخلف الادارة المالية العامة في مجالات اعداد الموازنة والتنفيذ ونظام التقارير والمعلومات – ضعف المنظومة الضريبية من حيث القاعدة والتنوع والكفاءة في التحصيل – الانفصام بين الموازنة العامة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية مع غياب ستراتيجية وطنية وتحديد للأولويات وعدم وجود ستراتيجيات قطاعية – العجز المالي للموازنة سيستنزف كافة الفائض والاحتياطات الحكومية بحلول ٢٠١٠ اذا بقيت أسعار النفط في مستوياتها الحالية – الجانب السياسي ودوره السلبي المتوقع في تغيير السياسة المالية . . ثم عرض الباحث الحلول المالية الممكنة فأشار الى ضرورة تعزيز الايرادات الضريبية على المستوى الوطني والمحلي من خلال توسع قاعدة الضريبة وتنوع الضرائب وفرض ضرائب محلية حسب المحافظات لتقليل الاعتماد على موازنات الحكومة المركزية ووضع سياسات تسعير عادلة وتسعير فعال لخدمات (الماء والكهرباء والهاتف.. الخ مع تحديث الادارات المالية العامة في مجالات اعداد الموازنة والتنفيذ والتقارير المالية ... ثم علق وزير التخطيط قائلا : ان الضرائب في العراق تجبى من الفقير وينجو منها الغني مضيفا: ان الموازنة هي التي تخلق الوظائف ولذا فان المرصود للاستثمارات لايمكن له أن يحتوي هذا العدد من الخريجين والقادرين على العمل ... ثم تقدم المستشار الاقتصادي في وزارة التخطيط (يعقوب يوسف) بورقة استعرض فيها دور القطاع الخاص في تحقيق التطور الاقتصادي مشيرا إلى مجموعة من النقاط باتجاه تحويل الشركات العامة إلى شركات خاصة بجانب مشروع المشاركة بين القطاعين لافتا إلى أن عملية التحول باتجاه الخصخصة: لا تتطلب أي تشريع جديد واصفا القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ بالسند القانوني لهذا التحول حيث يمنح (والكلام للباحث يعقوب يوسف) الصلاحية للوزير المختص بمفاتحة مجلس الوزراء لتحويل الشركة العامة إلى شركة خاصة مضيفا : إن عدد الشركات العامة كان وما زال ١٩٢ شركة.. ثم قدم مستشار البنك المركزي (الدكتور مظهر محمد صالح) ورقة عرض فيها الرابط بين النمو والتضخم موضحا: إن التضخم يحدث عندما يكون إجمالي الطلب عالياً لافتاً إلى إن الحالة التضخمية خلقت مشكلة التضخم المولد ذاتيا.. وأكد الدكتور صالح: إن البنك المركزي ليس معرقلا للتنمية إنما هو جهة استقرار وقدم برنامجاً لخلق بؤر للنمو.. ودعا صالح إلى إعادة هيكلة الدعم في الموازنة.. ثم تقدم وزير العلوم والتكنولوجيا (الدكتور رائد فهمي) بمداخلة أوضح فيها ما وصفه بالتناقض الذي تشهده مرحلة التحول بشكل النظام الاقتصادي قائلاً : إن السياسة الاقتصادية هدفها التغيير الهيكلي في وقت يكون فيه الإنفاق الحكومي هو المحرك للاقتصاد العراقي مشيرا إلى أن القطاع الخاص ومنذ الستينيات يعتمد على إنفاق الاقتصاد النفطي لافتا إلى مسؤولية الدولة الأساسية في وضع البنى التحتية وتحديد الخيارات المستقبلية ودعا فهمي إلى تطوير الآليات المؤسسية التي يمكن من خلالها تطوير الاقتصاد من دون الدخول في تقاطعات.

رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب: رفع كلف الإنتاج جراء انخفاض عدد ساعات العمل كان من أسباب التضخم.

وزير العلوم والتكنولوجيا: هنالك تناقض تشهده مرحلة التحول بشكل النظام الاقتصادي.

د. علي العلاق: مجموع مبالغ الشركات المساهمة بأكملها لايتجاوز ثلاثة مليارات دولار فقط.

مستشار البنك المركزي : الحالة التضخمية خلقت مشكلة التضخم المولد ذاتيا.

من الواقع الاقتصادي

الهدر في الطاقات النفطية

حسين النجم

تحدثت مع احد الخبراء المتخصصين في تطوير صناعة النفط والغاز وهو يعمل برأسمال كبير جداً يبلغ مئات الألوف من الدولارات عن مشكلة الشركات النفطية التي تعاملت مع حكومة اقليم كوردستان وعملت مشاريع استثمارية وكان من بين هذه الشركات شركة كرسينت (دانة غاز) التي عملت مشاريع كبيرة كمدينة الغاز الكبرى في كوردستان .. اخذت الهاتف لاتلقى اتصالاً من هذا الخبير العراقي الذي حمل هموم العراق في داخل رؤاه وافكاره وهو لاينكر الحاجة للربح في عمله اثناء تعاقده لتنفيذ مشاريع في مجال النفط والغاز من حيث عمليات الكشف والاستخراج وحتى توفير الطاقة الكهربائية عبر نصب محطات كهربغازية تعتمد في وقودها على الغاز المصاحب المحروق اثناء استخراج النفط..واثناء حديثي مع الخبير العراقي حول تطوير صناعة النفط العراقية قال اننا نحتاج الى جهود استثمارية مكثفة للوصول الى ٤ ملايين برميل مصدر الى الخارج ، وحتى الـ ٦ ونتمنى ان نصل الى ١٠ ملايين برميل ، واستغرب الخبير من رؤى وتطلعات وزارة النفط حول خطط الوصول بالاعتماد على الذات او حتى جولات التراخيص وتساءلت . عن هذا التعجب لماذا؟

فقال ليس من المعقول ان نتحدث عن ازمة الكهرباء المزمنة دون توفير الوقود اللازم وفي حال توفيره ، فان نصب المحطات سهل جداً ، وبين ان شركتهم ذات الاصول العراقية يمكنها حل ازمة الكهرباء خلال سنة ونصف ليس الا ، وتوفير طاقة كهربائية اضافية للتصدير.. ونحن نصل الى حافات الحديث تبادر لذهني تساؤل مفاده : لماذا لا تكون الاولية في الاستثمارات في صناعة النفط والغاز للشركات العراقية المختصة ، خاصة وان هنالك امكانية وبحسب ما قاله صاحبي : في تخطيط مشروعين يتشابهان من حيث الاداء لمدينة الغاز في كوردستان وفي حال سماح الحكومة العراقية ووزارة النفط بفتح . ابوابها فاننا سنقيمهما في البصرة والانبار

لكنني ازددت طلباً واحراجاً لصديقي الخبير العراقي والحاحي حول عدم قبول وزارة النفط دخولهم للعمل في مشاريع النفط والغاز في عموم انحاء العراق فقال مازالت السياسة تغطي المصالح الاقتصادية والعالم ككل يتبارى في الثانية من اجل التنمية ، ونحن ليس الطرف المقصود واستغرب من الحديث عن منع شركتنا للمشاركة في المنافسة الاستثمارية حول تطوير انتاج النفط العراقي ، واوضح لي ان شركتهم صرفت ما يقارب ٤٠ مليار دولار لمدينة الغاز فكيف نترك استمارات ضخمة ونتخلى عنها ، وبين انه مستعد للعمل في العراق في حال موافقة وزارة النفط العراقية وإتاحة المجال لهم للحوار في بادئ الامر .. ان ما اريد قوله هو ان الشركة العراقية كما فهمت من الخبير العراقي تمتلك إمكانات هائلة وخططاً تضع المصلحة الوطنية في مقدمة عملها ناهيكم عن الربح المشروع لتطوير صناعة النفط العراقية والغاز على حد سواء واننا اليوم بحاجة الى عودة رؤوس الاموال المهاجرة سبيلاً لتنمية عادات جديدة بعد ان هزت الازمة المالية العالمية شباك الاقتصاد العراقي

ترى هل ستفتتح وزارة النفط أبوابها لهذه الشركة العراقية وتدرك .الحكومة العراقية اهمية الاستفادة من هذه الخبرات

> ان ما اريد قوله هو ان الشركة العراقية كما فهمت من الخبير العراقي تمتلك إمكانات هائلة وخططا تضع المصلحة الوطنية في مقدمة عملها ناهيكم عن الربح المشروع لتطوير صناعة النفط العراقية والغاز على حد سواء واننا اليوم بحاجة الى عودة رؤوس الاموال المهاجرة سبيلا لتنمية عادات جديدة بعد ان هزت الازمة المالية العالمية شباك الاقتصاد العراقي

اتحاد الصناعات: ٩٠٪ من الصناعات العراقية متوقفة منذ عشرين عاما

بغداد/ وكالات

قال رئيس اتحاد الصناعات العراقي، الخميس، إن ٩٠٪ من الصناعات العراقية متوقفة عن العمل منذ أكثر من عشرين عاما ، فيما دعا مستثمر عراقي الى تأسيس مجلس اعلى للاستثمار لمراقبة النشاطات الاستثمارية في البلاد.. ذكرت ذلك (أصوات العراق) وأضافت ان الاطرقجي أوضح على هامش مؤتمر بدائل التنمية في ظل انخفاض اسعار النفط الذي عقدته وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ليومين متتاليين ببغداد، ان "٩٠٪ من الصناعات العراقية متوقفة عن العمل والانتاج منذ عام ١٩٨٦"، مشيراً الى ان "العراق كان يعتمد قبل هذا التاريخ بنسبة ٧٥٪ على الانتاج الصناعي المحلي".

وطالب الاطرقجي بـ"دعم القطاع الخاص العراقي الذي عانى الاهمال برغم ان الحكومة العراقية تنصلت عن وعودها بتقديم الدعم، واختزلته بتشكيل لجان واعطاء الوعود، الامر الذي انعكس على هروب رؤوس الاموال الى خارج العراق واستمرار المعاناة لجزء كبير من الصناعيين العراقيين في ظل غياب ذلك الدعم".

ووصف الاطرقجي السياسة التي يتبعها البنك المركزي برفع سعر الفائدة على الاموال بـ"الخاطئة لكونها تشجع المنتج الاجنبي على دخول العراق وتقف امام المشاريع المحلية، الى جانب بقاء الحدود مفتوحة، الامر الذي ينعكس على تهريب السلع عبره دون اخضاعها للسيطرة النوعية". ولفت الاطرقجي الى ان "وزير الكهرباء وعد الصناعيين بتوفير الطاقة الكهربائية لمشاريعهم بعد تحديد مناطق انشاء المشاريع، الا أنه لم يف بوعده بحجة أن مناطق المشاريع قريبة من المناطق السكنية وأحتمالية حدوث تهريب الطاقة الى هذه المدن".

وفي ذات السياق دعا المستثمر علي الفكيكي الى "تأسيس مجلس أعلى للاستثمار لمراقبة النشاطات الاستثمارية في البلاد التي تنفذها الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية والصناعية".

وطالب الفكيكي بـ"تعديل قانون الشركات واضافة مادة تقضي بإعفاء رؤوس الاموال العينية من حصص الشركات التي اذا اضيفت فإن رؤوس الاجنبية ستتكالب على دخول العراق، ما يمكن فتح باب بيع الأسهم في هذه الشركات على المواطنين العراقيين".

النفط يتراجع عن مستوى ٤٢ دولاراً في التعاملات الآسيوية

المدى / وكالات

تراجعت اسعار العقود الاجلة للنفط الامريكي عن مستوى ٤٢ دولارا للبرميل في التعاملات الآسيوية يوم الجمعة بعد ان سجلت قفزة بلغت أكثر من ٦ في المئة في اليوم السابق مع عودة اهتمام المستثمرين الى العوامل الاقتصادية..

نقلت ذلك (رويترز) وأضافت ان مكاسب النفط يوم الخميس جاءت بفعل توقعات بان اوبك ستجري تخفيضا اخر للانتاج وعلامات على انتعاش الطلب على الوقود في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للطاقة في العالم.. وقالت ادارة معلومات الطاقة الامريكية ان اجمالي الطلب على البنزين في الولايات المتحدة في الاربعة الاسابيع الماضية بلغ ٨,٩٩ مليون برميل يوميا مرتفعا ١,٧ في المئة عما كان عليه قبل عام.

وبحلول الساعة ٠٣٥٠ بتوقيت جرينتش كان الخام الامريكي الخفيف للعقود تسليم نيسان منخفضا ٦٠ سنتا عند ٤٤,٦٢ دولار للبرميل بعد أن صعد ٢,٧٢ دولار يوم الخميس.

وتراجع خام القياس الاوروبي مزيج برنت ٢٦ سنتا الي ٤٦,٢٥ دولاراً للبرميل.

والنفط في طريقه لانهاء الشهر مرتفعا ٧ في المئة مقارنة مع كانون الثاني ومرتفعا نحو ١٥ في المئة عن مستواه قبل اسبوع.. ومن جانب آخر نقلت (رويترز) عن متحدث باسم الشركة التي تدير ثاني أكبر خط انابيب في الاكوادور يوم الخميس ان الخط سيستأنف ضخ النفط في غضون نحو خمسة ايام بعد اغلاقه بسبب كسر.

وكان الخط الخاص الذي ينقل نحو ١٣٠ الف برميل يوميا من الخام اوقف العمليات صباح يوم الاربعاء بعد كسر تسبب في تسرب النفط في اقليم نابو في منطقة الامازون.

وقال المتحدث ان الاغلاق لن يضر بالتزامات التصدير او عمليات الانتاج للشركات التي تنقل خامها الثقيل عبر خط الانابيب.

القناة الجافة في العراق تختصر الزمن بين الشمال والجنوب

بغداد / المدى

اوضح وزير النقل المهندس عامر عبد الجبار اسماعيل اهمية ربط القناة الجافة في العراق لما لها من جدوى اقتصادية كبيرة ليس للعراق فقط بل لجميع الدول المجاورة وغيرها من الدول الأخرى .. جاء ذلك في بيان صحفي صادر عن المكتب الاعلامي لوزارة النقل تلقت (المدى) نسخة منه حيث أورد البيان نقلا عن الوزير ان هذه القناة ستربط الشمال بالجنوب وذلك عن طريق سكة حديد من ميناء الفاو وصولا الى تركيا واضاف قائلا :ان نقل البضائع من الخليج الى قناة السويس ومن ثم دول اوربا يتم في فترة امدها ثلاثون يوما تقريبا اما اذا ما تم نقل البضائع عن طريق القناة الجافة فستكون في مدة اقصاها ١٠-٩ ايام وهذا ما سيكون له تأثير اقتصادي كبير ليس للعراق فقط بل لجميع الدول.. من جانب آخر سيقوم وزير النقل الايراني بزيارة العراق في الايام المقبلة على اثر دعوة وجهّت له من جانب الحكومة العراقية وذكر بيان للوزارة انه: ستتم مناقشة أمور عديدة في اثناء هذه الزيارة أهمها ملف الطائرات والقطع البحرية الموجودة في ايران منذ ايام النظام السابق.

بأختصار

تعافى الين من أدنى مستوى له في أكثر من ثلاثة أشهر أمام× الدولار في التعاملات الآسيوية يوم الجمعة بعد ان جاءت بيانات الانتاج الصناعي الياباني متماشية مع توقعات الخبراء الاقتصاديين – برغم اظهارها اسوأ هبوط مسجل– مما دفع المضاربين الى بيع العملة الامريكية للاستفادة من المكاسب التي .سجلتها امام الين على مدى الاسبوعين المنصرمين

قالت وزارة العدل الامريكية ان السلطات ألقت القبض على× لورا بندرجست هولت مديرة الاستثمار بمجموعة ستانفورد فاينانشال في اطار تحقيق بشان الاحتيال ووجهت اليها اتهاما .بعرقلة التحقيق

تراجعت الاسهم اليابانية في التعاملات المبكرة يوم الجمعة في× اعقاب اغلاق الاسهم الامريكية على خسائر ليل الخميس

قال مسؤول كبير يوم الجمعة ان الصين واثقة من قدرتها على× تحقيق المستوى المستهدف للنمو هذا عام والبالغ ٨ في المئة على .الرغم من الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد

قال مصدر مطلع يوم الجمعة ان الحكومة الامريكية ومجموعة× سيتي جروب توصلتا الي اتفاق لتحويل ما قيمته ٢٥ مليار دولار من الاسهم الممتازة التي تملكها الحكومة في البنك الامريكي الي .أسهم عادية

تنبأ الرئيس باراك أوباما بأكبر عجز مالي للولايات المتحدة منذ× الحرب العالمية الثانية في ميزانية تهدف الى اجراء اصلاح باهظ التكلفة لنظام الرعاية الصحية وتنفق مليارات من أجل علاج .الكساد

أغلقت الاسهم الامريكية منخفضة يوم الخميس اذ أقبل× المستثمرون على بيع أسهم شركات الرعاية الصحية بفعل المخاوف ان تؤدي خطة الرئيس اوباما للميزانية الى تراجع .ارباح الصناعة

انخفض الدولار مقابل اليورو يوم الخميس مع استعداد× المستثمرين لتحمل مزيد من المخاطر مع ان بيانات أمريكية ضعيفة .ساعدت في الحد من خسائر العملة الامريكية

مؤشر البورصة يواصل صعوده .. وحديث عن عودة الأموال المهاجرة

بغداد/ المدى

واصل مؤشر البورصة العراقية في جلسة الخميس، ارتفاعه القياسي ليقفل على ١٣٥,٥٨٥ نقطة، رابحا خلال اسبوعين فقط ٦٧ نقطة كاملة، ليضيفها الى الـ٦٨ نقطة التي كسبها طوال أكثر من خمس سنوات مضت.

وتعادل هذه الزيادة بعدد النقاط ما مقداره ١٠٠٪ من النقاط التي اقفلت عندها البورصة نهاية الاسبوع قبل الماضي (٦٨،١٨٣ نقطة)، منها ٣٢ نقطة خلال جلستين فقط هما جلسة يوم الخميس (١٥ نقطة) وجلسة الثلاثاء الماضي (٢/٢٤) بزيادة مقدارها ١٧ نقطة.. نقلت ذلك (أصوات العراق) وأضافت ان جلسة الخميس وهي اخر جلسة لشهر شباط الجاري شهدت تداول اكثر من ١,٤٣٩ مليار سهم بقيمة تجاوزت ٢,٦٣٠ مليار دينار(٢,٢ مليون دولار) تحققت من خلال تنفيذ ٤٠٧ عقود تداول.

ومن تداول أسهم ٤٩ شركة مساهمة، ارتفعت معدلات اسعار اسهم ٢٥ شركة منها وانخفضت معدلات اسعار اسهم ١٠ شركات وحافظت ١٤ شركة على نفس معدلاتها السابقة.

وسجل قطاع الفنادق الارتفاع الاكبر في مؤشر البورصة عام ، حيث ارتفع مؤشره بنسبة ١٢,١٢٩٪ ليغلق مؤشره على ٣٩,٧٥١ نقطة، الامر الذي ارجعه متداولون في البورصة الى التحسن الامني الذي اثر ايجابيا في حركة القطاع الفندقي والسياحي، وتوقعات بارتفاع اكبر لأسهمه اثر حديث عن شراكات بين بعض الفنادق ومستثمرين اجانب لترميمها وانشاء ابنية جديدة واستغلال المساحات الفارغة فيها لانشاء مرافق جديدة.

فيما دار الحديث بقوة حول عودة الاموال التي هاجرت خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ من البورصة الامر الذي سبب بعودة السيولة وزيادة الطلب بشكل كبير ما اثر ايجابيا في اسعار الاسهم وارتفعت اغلبها بشكل طفيف عدا اسهم الفنادق التي سجلت قفزات باسعار اسهمها.

وحقق قطاع الفنادق المرتبة الثانية من حيث حجم التداول بنسبة (١٨,٤٪)، حيث جرى تداول اسهم ٨ شركات فندقية ،ارتفعت معدلات اسعار اسهم ٦ شركات هي فندق اشور بنسبة (٢١٪) وفندق فلسطين بنسبة (٩,٦٪) وفندق السدير بنسبة (٨,٩٪) وفندق بغداد بنسبة (٧,٧٪) والاستثمارات السياحية بنسبة (٧,١٪) واخيرا فندق بابل بنسبة (٤,٣٪)، وانخفضت معدلات اسعار اسهم ٢ شركة هي فنادق عشتار بنسبة (٠,٧٪) وفنادق كربلاء بنسبة (٠,٥٪) .

مستشار: ستراتيجية التنمية بحاجة لأكثر من ١٨٧ مليار دولار

بغداد/ أصوات العراق

ذكر مستشار الهيئة الوطنية للاستثمار عبد الله البندر، الخميس، أن ستراتيجية التنمية الوطنية قدرت حاجة الاقتصاد العراقي إلى أكثر من ١٨٧ مليار دولار، للسنوات الثلاث وحتى عام ٢٠١٠، مقترحة زيادة انتاج النفط كواحدة من الحلول المطروحة.

وأوضح البندر لوكالة (أصوات العراق)، على هامش اليوم الثاني لمؤتمر وزارة التخطيط حول ستراتيجية التنمية الوطنية، أن "ستراتيجية التنمية الوطنية قدرت حاجة الاقتصاد العراقي إلى ١٨٧،٨ مليار دولار، اعتبارا من عام ٢٠٠٧ لغاية عام ٢٠١٠، مع جود المعوقات الفعلية أمام حركة الاستثمار في البلاد".

ولفت الى ان المعوقات "تتمثل بالملكية الخاصة بالاراضي في الاستثمار، خاصة وان معظم القوانين العربية تتيح الملكية للمستثمر الاجنبي، وكذلك قانون الاستثمار في اقليم كردستان رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦".

وتابع البندر ان "من جملة المعوقات الأخرى التي تقف أمام الاستثمار، هي تخصيص أراض للمشروعات التي تمنع الوزارات والهيئات إقامة مشاريع عليها بحجة وجود نية لتنفيذ مشروعات عليها، إضافة إلى تعارض الاستثمار مع قوانين أخرى (لم يذكرها) ذات علاقة ومساس به، فضلاً عن تخلف البنية التحتية كالكهرباء والطرق والمواصلات وغيرها".

مستشار الهيئة الوطنية للاستثمار البندر، كشف عن نية الهيئة عقد مؤتمر تجمع فيه الهيئة المسؤولين الحكوميين والمحافظين لكشف العقبات التي يضعونها أمام الاستثمار عبر وسائل الاعلام وتقديمها الى رئيس الوزراء شخصيا.

وأشار البندر الى ان الهيئة وضعت دراسة تخص المعالجات والحلول المقترحة حول النهوض بالواقع الاستثماري والاقتصادي العراقي تمثلت بـ"زيادة انتاج النفط، والتركيز على الاستثمار في البنية التحتية".

ودعا البندر "تعديل قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، واعداد دراسة ستراتيجية وطنية للاستثمار، وتوجيهه نحو القطاعات الانتاجية الأخرى كالاسكان والقطاعات ذات الميزة التنافسية والقطاع الزراعي، على ان يتم تأهيل المؤسسات المملوكة للدولة بشروط تعاقدية أكثر مرونة".